وزارة التّعليم

جامعة المرقب

كليّة علوم الشّريعة

المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة

مجلّة علميّة دوريّة محكّمة نصف سنويّة

رئيس التّحرير: أ. عصام الصّدّيق يعقوب

مدير التّحرير: أ. حمزة امحمّد ارفيّدة

سكرتير التّحرير: م. طارق عليّ الحوّات

العدد الثّالث

المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة

مجلّة علميّة محكّمة دوريّة نصف سنويّة

تصدر عن كليّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب. مدينة الخمس. دولة ليبيا

هيئة التّحرير:

أ. عصام الصّديق يعقوب

أ. حمزة امحمّد ارفيّدة

م. طارق عليّ الحوّات

الهيئة الاستشاريّة:

أ.د. إبراهيم عبد الله سلطان

د. محمّد عبد الحفيظ اعليجة

د. امحمّد فرج الزّائدي

د. عليّ محمّد افريو

د. خليفة فرج الجرّاي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

أوّلاً: رؤية المجلّة واهتماماتها:

تعنى المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة بنشر البحوث والدّراسات العلميّة المحكّمة في مجالات علوم الشّريعة باللّغة العربيّة. وتحرص هيئة التّحرير -من خلال إجراءات النّشر- على تحقّق شروط البحث العلميّ في الأعمال المنشورة، وذلك من حيث: وضوح مشكلة البحث وفكرته، والأصالة، والموضوعيّة، وغير ذلك من مقوّمات البحث العلميّ. كما تحرص هيئة التّحرير على الرّقيّ بالخطاب المعرفيّ والدّعويّ لمواكبة التّحديات المعاصرة، وفق الضّوابط الشّرعيّة والعلميّة.

ويدخل في نطاق اهتمامات المجلّةِ البحوثُ العلميّة في مجال اللّغة العربيّة ذاتُ الصّلة المباشرة بعلوم الشّريعة، كالتي تتعلّق بالقراءات، وكذلك بحوثُ التّربية الإسلاميّة، والدّراساتُ المقارنة بين الشّريعة والقانون، ونحو ذلك. ويشترط في هذا كلّه أن يكون الجانب الشّرعيّ هو الغالب على البحث.

كما تفسح المجلّة المجال لنشر التّعليقات النّاقدة للكتب الصّادرة حديثاً في مجال علوم الشّريعة والفكر الإسلاميّ، وبخاصّة الكتب العالميّة الحديثة والمهمّة.

كما ترحّب المجلّة أيضاً بنشر التّقارير عن المؤتمرات والنّدوات العلميّة في مجال اختصاصها؛ لبيان أهداف المؤتمر -أو النّدوة- ومحاوره، وملخّصاتٍ وجيزة لأهمّ الأوراق العلميّة المقدَّمة خلاله، وأهمّ التوصيات، مع ضرورة ذكر عنوان المؤتمر ومكانه وتاريخه.

ثانياً: شروط النّشر في المجلّة:

- **الشّروط المنهجيّة لكتابة البحوث:**

1. أن يكون البحث أصيلاً في أفكاره وموضوعه، متضمّنا مشكلة واضحة تدخل ضمن تخصّص المجلّة.
2. ألّا يزيد البحث على أربعين (40) صفحة، بما في ذلك المقدّمة وثبت المصادر، مع مراعاة خصوصيّة بعض المواضيع، كما لو كان البحث تحقيقاً لمخطوط أو نحو ذلك.
3. أن يُسبَق البحث بملخّصٍ، يوضّح فيه الباحث المشكلة البحثيّة، وأهميّة البحث، ويذكر فيه الكلمات الدّلاليّة الّتي تعين الباحثين على الاستفادة من بحثه فيما بعد. ويُشترَط ألّا يتجاوز الملخّص -بما في ذلك الكلمات الدّلاليّة- خمسمائة (500) كلمة.
4. إذا كانت الورقة المقدّمة للنّشر تعليقاً على كتاب أو تقريراً عن مؤتمر أو ندوة- فإنّه يُشترَط ألّا يزيد عدد صفحاتها على خمس (5) صفحات.

5. التزام المنهج العلميّ المتعارَف عليه في كتابة البحوث العلميّة.
6. سلامة اللّغة، ووضوح الأفكار وترابطها وتسلسلها تسلسلاً منطقيّاً.
7. أن تُثبَت في آخر البحث (في صفحة مستقلّة) قائمةٌ بالمصادر والمراجع، مرتبةً ترتيباً هجائيّاً بحسب اسم المصدر أو المرجع (من الألف إلى الياء)، مشتملة على معلومات النشر، ويُستَغنى بذكر معلومات النّشر في ثبت المصادر عن ذكرها في الهامش. وفي حال كون القرآن الكريم أحدَ مراجع الباحث فإنّه يُذكَرُ أوّلاً، مع بيان الرّواية الملتزَمة.
8. في تخريج الأحاديث تُتَّبع الطريقة المعروفة من ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، مع ذكر الجزء ورقم الصّفحة.
9. ألّا يكون البحث قد سبق نشره في مجلّة أخرى، أو ضمنَ أعمال مؤتمر، أو نحو ذلك.
10. لا تمانع المجلّة في نشر بحث مستلّ من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه للباحث نفسه إذا استوفى شروط النّشر، شرط أن يرفق صورة من قرار لجنة المناقشة. ولا يُستفاد من نشر البحث المستلّ من رسالة الباحث أو أطروحته في التّرقيات العلميّة، وإنّما يُنشَر تعميماً للفائدة، ويُشار -حال نشر البحث- لهذا في الصّفحة الأولى من البحث عند نشره في المجلّة.

- **شروط الإخراج الفنّيّ للبحث:**

1. أن يكون البحث مطبوعاً بالحاسوب على برنامج (Microsoft Word)، بحجم ورق (A4)، بخطّ (Traditional Arabic) أو (Sakkal Majalla)، بحجم (16) للمتن، و(16–Bold) للعناوين الفرعيّة، و(17–Bold) للعناوين الرّئيسة، و(14) للتّعليقات في الهوامش. ويُشترَطُ إرفاق نسخة على صيغة (PDF)، وفي حال استعمال خطوط أخرى -كما في رسم المصحف ونحو ذلك- فإنّه يُشترَط إرفاق الخطوط أو رابط لتحميلها.
2. أن تكون هوامش البحث كالتالي: اليمين (2.5 سم)، واليسار (2.5 سم)، والأعلى (3 سم)، والأسفل (2.5 سم).
3. أن يكون تباعد الأسطر مفرداً، ومحاذاة الفقرات على خانة (ضبط كليّ)، وتباعد الفقرات (0) قبل الفقرة وبعدها، إلّا العناوين الفرعيّة: قبلها (6) وبعدها (0)، والعناوين الرّئيسة: قبلها (18) وبعدها (6).
4. أن يكون ترقيم الصفحات أسفل الصفحة في المنتصف، ولا يُدرج على صفحة الغلاف.
5. تتضمّن صفحة الغلاف عنوان البحث، واسمَ الباحث، ودرجتَه العلميّة، والجامعة والكلّيّة الّتي يعمل بها. ويُعادُ عنوان البحث فقط أعلى الصّفحة الأولى من الملخّص ومن البحث.

ثالثاً: آليّة استقبال الأعمال العلميّة وتقويمها:

1. تُستقبَل الأعمال العلميّة على البريد الإلكتروني للمجلة: (shareaa_j@elmergib.edu.ly) فقط، وليست هيئة التّحرير بالمجلّة مسؤولة عن استقبال البحوث الّتي ترد من أي طريق آخر.
2. تلتزم هيئة التّحرير المعايير الأخلاقيّة في كافّة إجراءات النّشر، ومن ذلك ما يتعلّق ببيانات الباحثين (أرقام الهواتف، والبريد الإكتروني، ....)، حيث تتعهّد ألّا تستعمل هذه البيانات ونحوها في غير إجراءات النّشر.
3. تُعرَض ملخّصات البحوث الواردة على الهيئة الاستشاريّة للمجلّة خلال اجتماعاتها الدّوريّة، ويكون العرض سرّيّاً (دون عرض اسم الباحث)، ويُعتبَر رأي أغلبيّة الأعضاء لقبول الملخّصات أو رفضها، شرط ألّا يكون المجتمعون أقلّ من ثلاثة أعضاء، وفي حال تساوي العدد قبولاً ورفضاً فإنّ الملخّص يُعدُّ مقبولاً. وفي حال كون البحث مقدّماً من أحد أعضاء الهيئة الاستشاريّة فإنّه يُعرَض بنفس الآليّة، إلّا أنّه لا اعتبار لرأي العضو الباحث في ملخّص بحثه.
4. تخضع كلّ البحوث والأعمال الّتي تُقبَل ملخّصاتها لتقويم علميّ سريّ من قبل محكَّمٍ متخصّص في مجال البحث، ويكون المحكّم أعلى درجة علميّة من الباحث، أو مثله على الأقلّ، ولا يقلّ عن درجة محاضر.
5. يُعدُّ مرفوضاً كلُّ عمل يثبت لدى هيئة التّحرير أنّه مسروق، شرط أن يثبت ذلك بشكل واضح لا لبس فيه، إمّا عن طريق برامج التّحقّق الإلكترونيّة، أو بمقابلته بالعمل الّتي يُظنّ أنّه سُرق منه. ويسري هذا في كلّ عملٍ تثبتُ سرقته، سواءٌ كان ذلك قبل عرض الملخّص أو بعده، وسواءٌ كان قبل تقويم البحث أو بعده، مهما كانت نتيجة التّقويم.
6. يكون التّقويم وفق النّموذج المعدّ من هيئة التّحرير بالمجلّة، ويَعتمد التّقويم على عدّة معايير، أبرزها: أهمّية الموضوع وأصالتُه، ووضوح المشكلة البحثيّة، وصياغة العنوان، والتزام المنهج العلميّ، وتسلسل الأفكار وترابطُها، وأهميّة النّتائج والتّوصيات ودقّتُها، وأصالة المراجع وتنوُّعُها، وسلامةُ اللّغة وجودةُ الأسلوب. ويعتمد قرار النّشر على توصية المحكّم.
7. يُعلَم الباحث بنتيجة التّقويم عبر البريد الإلكتروني في مدّة أقصاها شهران من تاريخ استلام بحثه، ويُستثنى من ذلك الظّروف القاهرة العامّة الّتي قد تتسبّب في تأخّر إجراءات التّقويم.
8. في حال ما لو كانت نتيجة التّقويم سلبيّة فإنّ للباحث الحقّ في الاطّلاع على تقرير المحكّم دون اسمه وتوقيعه، كما أنّ له الحقّ في الطّعن في نتيجة التّقويم، على أن يتحمّل رسوم الطّعن الّتي تقرّرها هيئة التّحرير وفق التّكلفة الماليّة لإعادة التّقويم؛ وذلك أنّه في حال الطّعن فإنّ البحث

يُحال لمحكّمين اثنين وفق الشّروط السّابقة، غيرِ المحكّم الأوّل، ويُعدّ البحث مقبولاً للنّشر لو كانت نتيجة إعادة التّقويم إيجابيّة في تقرير المحكّمين كليهما.

9. يُعلَم الباحث بالتّعديلات المطلوبة -إن وجدت- كتابيّاً، ويلتزم إجراءها في مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ إبلاغه بها. وفي حال ما لو أعاد الباحث إرسال البحث دون إجراء التّعديلات المطلوبة فإنّ لهيئة التّحرير عدمُ نشر البحث دون إعلام الباحث بذلك.
10. باب قبول البحوث للنّشر في المجلّة مفتوح طيلة أشهر العام، والأصل أنّ البحوث الّتي ترد إلى هيئة التّحرير خلال الفترة من أوّل ربيع الآخر إلى آخر رمضان- تُنشَر في عدد شهر المحرّم، والبحوث الّتي ترد في الفترة من أوّل شوّال إلى آخر ربيع الأوّل- تُنشَر في عدد شهر رجب، إلّا أنّه في حال ما لو كانت الإجراءات المذكورة أعلاه تستلزم تأخير نشر بحث ما؛ فإنّ لهيئة التّحرير الحقّ في تأخير نشره إلى العدد التّالي للعدد الّذي كان مراداً أن يُنشر البحثُ فيه، وليست ملزّمةً بإعلام الباحث مسبقاً.

رابعاً: اعتبارات عامّة:

1. البحوث الواردة إلى المجلة لا تُرَدُّ إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
2. يحقّ لهيئة التّحرير إجراء التّعديلات الطّفيفة الّتي يقرّرها المحكّم دون الرّجوع إلى الباحث، شرط ألّا تكون هذه التّعديلات مؤثّرة في صلب الموضوع وأهدافه الرّئيسة.
3. يحقّ لهيئة التّحرير إجراء التّصويبات اللّغويّة، وتنسيقُ البحوث من حيث الطّباعة ونحوها بما يلائم الإخراج الفنيّ للمجلّة، دون الرّجوع إلى الباحث في شيء من هذا.
4. لا تعبّر الآراء الواردة في البحوث والدّراسات المنشورة في المجلّة بالضّرورة عن رأي هيئة التّحرير، وإنّما تعبّر عن آراء كاتبيها، وتقع عليهم وحدهم مسؤوليّة ما تتضمّنه من وجهات نظر ومدى صحّة ما يرد فيها من معلومات أو بيانات.
5. يتمّ ترتيب البحوث المنشورة وفقاً لاعتبارات الإخراج الفنيّ للمجلّة، ولا يعكس ترتيب البحوث قيمتها العلميّة أو مستوى الباحثين.
6. يزوّد الباحث بثلاث نسخ من عدد المجلّة المنشور بحثه به فيما لو تمّ نشر العدد ورقيّاً.

خامساً: هيئة التّحرير والهيئة الاستشاريّة:

1. تتألّف هيئة التّحرير بالمجلّة من ثلاثة أعضاء على الأقلّ: رئيس التّحرير، ومدير التّحرير، وسكرتير التّحرير.
2. تتولّى هيئة التّحرير استقبال البحوث، وتنسيق اجتماعات الهيئة الاستشاريّة، وعرضَ الملخّصات

عليها، والتّواصلَ مع المحكّمين والباحثين في كلّ ما يتعلّق بتقويم الأعمال المقدّمة للنّشر وتعديلها، وغير ذلك من إجراءات النّشر بالمجلّة.

3. ليس من اختصاص هيئة التّحرير تقويمُ البحوث ولا ملخّصاتِها، وإنّما ينحصر عملها في الإجراءات الإداريّة المتعلّقة بالنّشر، والمراجعةِ اللّغويّة، وتنسيقِ الطّباعة، ونحوِ ذلك، في الإطار المتعارَف عليه في هذا المجال. ولا يَمنع هذا الاستعانةَ ببعض أعضائها في تقويم الأعمال المقدّمة للنّشر، شرط تحقّق سريّة التّقويم واستيفاءِ المحكّم لكافّة الشّروط المقرّرة.
4. لا يحقّ لأعضاء هيئة التّحرير نشر نتاجهم العلميّ في المجلّة، إلّا أن يكون نشره من باب تعميم الفائدة، ولا يُستفاد منه في التّرقيات العلميّة والوظيفيّة.
5. تتألّف الهيئة الاستشاريّة من خمسة أعضاء على الأقلّ، يُراعى في اختيارهم تنوّع التّخصّصات، ولا تقلّ درجة عضو الهيئة الاستشاريّة عن (أستاذ مساعد).
6. تجتمع هيئة التّحرير والهيئة الاستشاريّة اجتماعاً شهريّاً واحداً على الأقلّ (ويمكن الاكتفاء بالاجتماعات الإكترونيّة المباشرة عبر الإنترنت، أو تداول الأعمال عبر غرف وسائل التّواصل الإلكتروني)، ويتمّ خلاله عرض ملخّصات البحوث الواردة، ومناقشةُ أيّ مستجدّات أو اقتراحات من شأنها تنظيم العمل بالمجلّة والرّقيّ بمستواها.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

تأمّلات نحويّة في وقفتين من الوقفات الهبطيّة

د. صالح حسين الأخضر
كليّة التّربية / جامعة المرقب

مقدّمة:

تختلف المعاني المستفادة من التراكيب اللغوية حسب الوقف والابتداء لتعانق المعاني، وعليهما يتوقف صحة المعنى المراد أو فساده، أو على الأقل توسعه وتنوعه، فقد تفيد جملة معان لا يتحدد المراد منها إلا بالسياق، والوقفِ والابتداء. والقرآنُ الكريم غني بذلك، فلا تكاد تجد آية من كتاب الله إلا ويتعدد معناها حسب الوقف والابتداء، وتتسع دائرة المعاني كلما اتسعت دائرة التلاقي والاختلاف، فقد يفيد الوصل ما لا يفيده الوقف، فيكون في التركيب معان يستطيع المتكلم البليغ إرادتها جميعا، وأبلغ الكلام كلامُ الله، فقد اتسعت فيه المعاني بالوقف والابتداء فضلا عن دلالة الألفاظ والتراكيب والسياق، نحو قوله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1]، فالوقف إما أن يكون على «فيه» والابتداء بـ«هُدى»، أو على «رَيْب» والابتداء بـ«فيه»، اعتمادا على أوجه إعراب الجارّ والمجرور؛ فالضمير في «فيه» محتمل عودته على «الكتاب»، والجار والمجرور إما خبر، أو متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن أو واقع[2]، ومحتمل أن يكون خبرا لـ«هدى» مقدما عليه لكونه نكرة، أو متعلقين بخبر محذوف والتقدير هدى كائن فيه، وفيها أوجه أخرى من الإعراب، فيختلف المعني باختلاف الإعراب[3]؛ فعلى الوقف الأول مفيد لنفي أن يقع الريب -وهو الشك- في الكتاب، كما تقول لا عجب في ذلك، ومفاد بقية الآية أن الكتاب بجملته هو الهدى، وعلى الثاني يفيد نفي الريب في الكتاب مع حذف خبر «لا» النافية للجنس، وبقية الآية تفيد أن في الكتاب هدى. فيصح أن يتم الوقف على «لا ريب» والابتداء بـ«فيه هدى» أو الوقف على «فيه» والابتداء بـ«هدى»[4]، ولا يصح الوقف على كليهما، وذلك مما يسميه علماء الوقف بالمراقبة على التضاد، أو تعانق الوقف؛ إذا وقفت على الأول امتنع الثاني، وإذا وقفت على الثاني امتنع الأول[5].

---

(1) البقرة، الآية 1.
(2) ينظر: الدر المصون (90/1).
(3) ينظر: المصدر نفسه (92/1) .
(4) ينظر: مفاتيح الغيب (21/2)، روح المعاني (107/1)، عناية القاضي وكفاية الراضي (312/1) .
(5) ينظر: النشر في القراءات العشر (237/1)، الإتقان في علوم القرآن (114/1).

والإمام الهبطي رحمه الله أحد الأئمة المبرزين الذين خاضوا غمار هذا العلم وتألقوا فيه، فكان له فيه نصيب، فقد وقّف القرآن كاملا، وكانت لوقفاته لمسات جميلة تدل على تضلعٍ في اللغة، ورهافةٍ في تذوق المعاني، وتلمسٍ للدلالة، ولقد وقفت على عدة اختيارات وقفية لم أتبين مراده منها إلا بعد محاولات في تدبر المعنى المراد، مستعينا بتفاسير العلماء ومستفيدا منها، وقد استحسنت بعض تلك الوقفات لبروز المعاني الدقيقة فيها.

إنه لا يكاد يطبع مصحف في بلاد المغرب العربي إلا وتكون وقفاته معتمدة على وقوف الهبطي، إلا أن الإمام مع شهرته بين أوساط القراء فإنه قد هضم حقه في كتب تراجم العلماء، إذ لم تذكر عنه كتب التراجم في دول المغرب العربي إلا النزر اليسير، فقد اقتصرَتْ جلها على اسمه ووفاته.

والإمام الهبطي هو: أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي -بالصاد- الفاسي، وفي «جذوة الاقتباس» و«درة الحجال» بالسين، قال صاحب سلوة الأنفاس فيما نقله عن نشر المثاني: «الصماتي بالصاد والميم والتاء، كما بخط مَن يعتمد، وصحح عليه».

ولم يعرف له تأليف إلا «تقييد وقف القرآن العظيم»، أخذ عن ابن غازي وعنه قيد الوقف، كما أخذ عن الشيخ أحمد رزوق، والشيخ الخروبي الكبير الطرابلسي، وأخذ عنه جماعة منهم الشيخ عبد الواحد الونشريسي، توفي في ذي القعدة سنة 930هـ، ودفن بباب روضة أبي زيد عبد الرحمن الهزميري برأس القليعة بفاس.

والهبطي صاحب الوقف غير هبطي طنجة أبي محمد عبد الله الهبطي المتوفى سنة 963هـ ، وابنه محمد بن عبد الله الهبطي المتوفى سنة 1001هـ[1].

ولِما لوقفات الهبطي من غرابة وصعوبة في الوصول إلى الأصول اللغوية التي بنيت عليها استخرت الله -تعالى- في تناول وقفتين منها، ومحاولة بيان أصولها النحوية وسميت البحث بـ«**تأملات نحوية في وقفتين من الوقفات الهبطية**».

وما هاتان الوقفتان إلا أنموذج لتلك الوقفات، وما تناولي لها إلا على سبيل التمثيل لا الحصر، وبنيته على مقدمة ومبحثين، تناول كل مبحث وقفة، ثم ذيلته بخاتمة وفهرس مصادر البحث، وأسأل المولى عز وجل التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(1) ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال (152/2)، جذوة الاقتباس (321/1)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس (ص300)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص586)، شجرة النور الزكية (400/1)، مقدمة تحقيق تقييد وقف القرآن الكريم (ص18).

المبحث الأول: قوله -تعالى-: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[1]

سياق الآية:

ابتدأ الله ﷻ في مفتتح سورة البقرة ببيان فئات الناس بالمدينة المنورة زمن تنزل الرسالة، فسكان المدينة أثناء الدعوة ثلاثة أصناف: الصنف الأول هم المؤمنون الذين يؤمنون بالله وصدقوا رسوله، والثاني: أتباع الديانات السابقة كاليهود والنصارى الموصوفون في الآية بالكفار، وأما الصنف الثالث: فهم المنافقون الذين أظهروا الإسلام وأضمروا الكفر، وهؤلاء أخطر من الصنف الثاني.

والآية نزلت من ضمن آيات في هؤلاء المنافقين، الذين تلبسوا ظاهرا بلباس الإيمان فعصموا دماءهم وأموالهم، وجرى عليهم ما يجري على المسلمين، فتعامل رسول الله ﷺ والمسلمون بظواهر أحوالهم، وتركوا سرائرهم إلى الله، قال ابن عادل: «قال ابن عباس وقتادة ومقاتل والضحاك والسدي والحسن: نزلت في المنافقين، يقول: مثلهم في نفاقهم كمثل رجل أوقد نارا في ليلة مظلمة في مغارة فاستدفأ، ورأى ما حوله فاتقى مما يخاف، فبينا هو كذلك إذ طفئت ناره، فبقي في ظلمة خائفا متحيرا، فكذلك المنافقون بإظهارهم كلمة الإيمان أمنوا على أموالهم وأولادهم، وناكحوا المؤمنين، وأورثوهم، وقاسموهم الغنائم وسائر أحكام المسلمين، فذلك نورهم، فإذا ماتوا عادوا إلى الظلمة والخوف، ولما كان ذلك بالإضافة إلى العذاب الدائم مثلَ الذرة- شبههم بمستوقد النار الذي انتفع بضوئها قليلا، ثم سُلب ذلك، فدامت حسرته وحيرته للظلمة العظيمة التي جاءته عقيب النور اليسير»[2].

والنفاق معنى كامنٌ في النفس لا يطّلع عليه إلا القليل، وبخاصة إذا كان المنافق حريصا على كتم الكفر وإظهار الإسلام، فقد يفعل ما لا يفعله غير المنافق ليظهر للناس حالا غير ما هو عليه في الحقيقة. وليجلّي الله حقيقتهم شبّههم بشيء محسوس يعقله كل الناس، ولا يقتصر على خواصهم، شبّههم برجل استوقد نارا في ظلمة الليل ليستنير بضوئها، ويرى ما حوله، فتشبيه المعنوي بالمحسوس يُظهر حقيقة المشبَّه، قال الزمخشري: «لَمّا جاء بحقيقة صفتهم عقبها بضرب المثل زيادة في الكشف وتتميماً للبيان، ولضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء المثل والنظائر شأن ليس بالخفي في إبراز خبيات المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق، حتى تريك المتخيل

(1) البقرة، الآية 16.

(2) اللباب في علوم الكتاب (380/1). وينظر: مفاتيح الغيب (81/2).

في صورة المحقق، والمتوهم في معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد»[1]. وفي كثير من المواضع ضرب الله الأمثال ليبين للناس حقائق الأمور، قال -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[2]، وقال -تعالى-: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾[3]، قال الرازي: «... أن المقصود من ضرب الأمثال أنها تؤثّر في القلوب ما لا يؤثّره وصف الشيء في نفسه، وذلك لأن الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائبِ بالشاهد، فيتأكد الوقوف على ماهيته، ويصير الحس مطابقا للعقل، وذلك في نهاية الإيضاح، ألا ترى أن الترغيب إذا وقع في الإيمان مجردا عن ضرب مثل له لم يتأكد وقوعه في القلب كما يتأكد وقوعه إذا مثل بالنور، وإذا زهّد في الكفر بمجرد الذكر لم يتأكد قبحه في العقول كما يتأكد إذا مثل بالظلمة، وإذا أخبر بضعف أمر من الأمور وضرب مثله بنسج العنكبوت كان ذلك أبلغ في تقرير صورته من الإخبار بضعفه مجردا، ولهذا أكثر الله في كتابه المبين وفي سائر كتبه أمثاله»[4].

وقد ورد منه في القرآن شيء ليس بالقليل، فقد شبّه الله نوره بالمشكاة، قال -تعالى-: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾[5]؛ وذلك لأن نور الله لا يرى إلا بعين البصيرة، شبّهه بما يراه الجميع بالعين الباصرة، وهو المصباح الذي يضيء ظلمة الليل، كما شبه الله- تعالى- مضاعفة الأجر لمن أنفقوا أموالهم في سبيل الله بحبة أنتجت سبعمائة حبة، قال -تعالى-: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾[6]، وشبّه بني إسرائيل بالحمار الذي يحمل كتب العلم على ظهره ولا ينتفع بها، قال -تعالى-: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[7].

وتشبيه الله لحال المنافقين بصورة المستوقد للنار لإضاءة ظلمة الليل؛ لاشتراكهما في الظلمة، فالكافر تغشيه ظلمة الكفر، والمنافق تغشيه ظلمة النفاق، والجاهل تغشيه ظلمة الجهل، والمستوقد تغشيه ظلمة الليل، ونور الرسالة السماوية تنجلي بها ظلمة الكفر والنفاق، فمن صدّق بالرسالة وعمل بمقتضاها فقد بانت

---

(1) الكشاف (72/1).
(2) الروم، الآية 58. الزمر، الآية 26.
(3) العنكبوت، الآية 43. الحشر، الآية 21.
(4) مفاتيح الغيب80/2 .
(5) النور، الآية 35. ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ص457)، الجامع لأحكام القرآن (257/12).
(6) البقرة، الآية 260. ينظر: الكشاف (310/1)، البحر المحيط (653/2).
(7) الجمعة، الآية 5. ينظر: أسرار البلاغة (ص84)، الكشاف (530/4)، البحر المحيط (172/10).

له الطريق السوي، فتنجلي الغشاوة التي على عينيه، ويرى الأشياء على حقيقتها، فظلمة الليل تغشي البصر، وظلمة الكفر والنفاق تغشي البصيرة، فالقابع في ظلمة الليل لا يرى ما حوله، والقابع في ظلمة النفاق والكفر لا يرى حقيقة الأشياء.

ومع بلاغة التشبيه فإن سبك الآية ونظمها بهذا التركيب اللغوي فيه من الجمال ما فيه، ولارتباط البحث بالتركيب النحوي فإني أقتصر على جمالية وقف الإمام الهبطي على قوله ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ نحويا، ويمكن تقسيم المبحث في الآية إلى ثلاثة محاور: جملة الإخبار، وجملتي الشرط، ثم جملة الجواب، مع مراعاة التداخل فيما بينها.

الجملة الأولى: الجملة الخبرية المركبة من المبتدإ والخبر، وهي قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، فـ«**المَثَل**» من «المِثْل»: المشابهة بين شيئين[1] سواء أكانت المشابهة من وجه واحد أو من أوجه مختلفة، وهو اسم من الأسماء التي لا تتعرف ولو أضيفت إلى معرفة، كهذه الآية، قال المرادي: «ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كـ(غير) و(مِثْل) و(حَسْبُ)، وزعم المبرد أن (غير) لا تتعرف أبدا، وقال السيرافي: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج أنه إذا كان المغاير والمماثل واحدا كانت (غير) و(مثل) معرفتين، قال في شرح التسهيل: وقد يُعنَى بـ(غير) و(مِثْل) مغايرة خاصة ومماثلة خاصة، فيحكم بتعريفها، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضدين»[2].

و«مَثَل» مضاف إلى ضمير المنافقين إضافة على معنى اللام، والتقدير: «المثل للمنافقين»، بمعنى أن ما يشابههم ويماثلهم هو المشبه به (المستوقد للنار)، والمشبَّه المنافقون المذكورون بضميرهم، والمشبه به «مثل» الثانية المضافة إلى الاسم الموصول المبين بجملة الصلة، وهي قوله: «اسْتَوْقَدَ نَاراً...»، أي: مثلهم مثل المستوقد للنار.

و«**مَثَل**» المضافة إلى الضمير مبتدأ خبره ما بعده وهو على وجهين:

الأول: الخبر هو الجار والمجرور، وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

1. أن يكون الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف كونا عاما، اسما أو فعلا نحو مستقر أو استقر، فإن قدرته باسم كان من قبيل المفرد، وهو رأي الأخفش، ونُسب إلى سيبويه، قال ابن عقيل: «فذهب الأخفش إلى أنه

(1) ينظر: لسان العرب «م ث ل» (610/11).

(2) توضيح المقاصد والمسالك (791/2). وينظر: المقتضب (289/4)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (320/2)، شرح التسهيل (226/3). وابن السراج في الأصول خصّ مثلك وشبهك بالتعريف دون غير، قال: «فإذا أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة، وأما شبيهك فمعرفة، ولم يستعمل كما استعمل شبهك المعروف بأنه يشبهك» الأصول (153/1).

من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار، وقد نسب هذا لسيبويه»[1]. ونقل نقيضَ ذلك الشيخُ خالد الأزهري فقال: «واختُلف في تقديره، فقال الأخفش والفارسي والزمخشري: تقديره: كان أو استقر، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا. والصحيح عند جمهور البصريين **أن تقديره: «كائن» أو «مستقر»، لا «كان» أو «استقر»**، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا»[2].

2. جواز الوجهين، وهو رأي ابن مالك، قال في الألفية:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ

وتبعه ابن هشام في المغني، فقال: «والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى»[3].

3. أن يكون الظرف والجار والمجرور قسما برأسه لا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وهما الخبر ولا تقدير فيه، وهو رأي ابن السراج، قال ابن عقيل: «وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كُلّا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات»[4]. ولا يقدر الكوفيون شيئا؛ بل الظرف والجار والمجرور هما الخبر عندهم، قال الشيخ خالد الأزهري: «وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينَه، نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كانا غيره، نحو: زيد عندك. وقال الكوفيون: الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ»[5].

ويجوز أن يكون «مثل» هو أداة التشبيه، كما تقول: زيد مثل عمرو، فتكون الكاف زائدة.

الثاني: أن تكون الكاف اسما هي الخبر، نسبه السمين الحلبي وابن عادل إلى الأخفش، ولم أجده في معانيه في تفسير هذه الآية[6]، فالأخفش يُجوّز أن تكون الكاف اسما في غير الضرورة، قال أبو حيان: «واختلفوا هل تكون اسما في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر، فذهب الأخفش والفارسي في ظاهر قوله وتبعهما ابن

(1) شرح ابن عقيل (211/1).
(2) شرح التصريح على التوضيح (206/1).
(3) مغني اللبيب (446/2). وينظر: شرح التسهيل (317/1).
(4) شرح ابن عقيل (211/1). وينظر: التذييل والتكميل (5/4).
(5) شرح التصريح على التوضيح (207/1).
(6) ينظر: الدر المصون (128/1)، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (370/1).

مالك على أنها تكون اسما في الكلام»[1]. وقال الرضي: «وأما الأخفش فيجوّز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي»[2]. وقال ابن عطية: «﴿مَثَلَهُمْ﴾ رفع بالابتداء، والخبر في الكاف، وهي على هذا اسم»[3]. وجوزه أبو البقاء فقال: «ويجوز أن يكون اسما بمعنى «مثل» فلا يتعلق بشيء»[4]. ولا يجيزه سيبويه إلا في الشعر فقال: «إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة «مثل»، قال الراجز -وهو حميد الأرقط-:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ[5]

وقال خطام المجاشعي:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنِ[6]»[7]

و«الذي» اسم موصول من الأسماء الدالة على العموم مبهمة الدلالة؛ إذ يتحقق معناها على كل مفرد مذكر، فإذا قلت: جاء الذي، عُلِم أن الجائي مفرد مذكر، لكن من هو؟ وما أوصافه؟ فاسم الموصول مجهول الحال ولا يكتمل المعنى به وحده، وكذلك بقية أخواته، إذ لا يتضح معنى الموصول إلا بالصلة، فالموصول وصلته كالشيء الواحد كما الحال في المضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، وجملةُ «اسْتَوْقَدَ نَاراً» وما يتبعها مبينة لهذا الاسم.

وأصل المقابلة في التشبيه أن يقابَل المفرد بالمفرد، والجمع بالجمع، ولكن أسلوب الآية جاء على مقابلة مفرد بجمع، فالمستوقد مفرد والمنافقون جمع، بدلالة الجواب في قوله: «بِنُورِهِمْ»، فاختلفا إفرادا وجمعا، واختلف النحاة حولها وتكلفوا التقدير والتأويل. قال النيسابوري: «ولولا عود الضمير إلى ﴿ٱلَّذِى﴾ مجموعا في قوله: ﴿بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ﴾- لم يُحتَجْ إلى التكلفات المذكورة، على أنه يمكن أن يشبه قصة جماعة بقصة شخص واحد»[8]. ومن آرائهم في هذا المعنى:

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (1713/4).

(2) شرح الرضي على الكافية (324/4). وينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب (103/2)، وينظر: همع الهوامع (199/4)، الدرر اللوامع (72/2).

(3) المحرر الوجيز (98/1).

(4) إملاء ما من به الرحمن (ص20)، التبيان في إعراب القرآن (32/1).

(5) البيت من بحر الرجز منسوب لرؤبة في ملحق ديوانه (ص181)، وشرح شواهد العيني (402/2)، خزانة الأدب (272/4)، ولحميد الأرقط في: الكتاب (408/1).

(6) البيت من البحر السريع لخطام المجاشعي في: الكتاب (408/1)، معاني القرآن للأخفش (ص330)، خزانة الأدب (367/1)، الجنى الداني (ص79).

(7) الكتاب (408/1).

(8) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (173/1).

1. أن «الذي» بمعنى «الذين» للواحد والجمع، نقل القرطبي عن ابن الشجري أن العرب يأتون بـ«الذي» بدل «الذين» فقال: «قال ابن الشجري هبة الله بن علي: ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظ الواحد، كما قال:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [1]»[2]

2. أن «الذي» مخفف «الذين» للاستطالة، أي: وُضع واحدُ الموصول موضع الجمع منه تخفيفا، وهو أحد وجهين قال بهما العكبري: «والثاني: أنه أراد «الذين»، فحذفت النون لطول الكلام بالصلة، ومثله: ﴿وَالَّذِے جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[3] ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾»[4]. فجعل هذه الآية مما حُذف منه النون تخفيفا، وتبعه النيسابوري إذ قال: «والمراد بـ«الَّذِي اسْتَوْقَدَ» إمّا جمعٌ، كقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِے خَاضُوٓاْ﴾[5]، وحذف النون لاستطالته بصلته ...»[6]. ووهّمه السمين الحلبي فقال: «وهذا وَهْمٌ فاحش؛ لأنه لو كان من باب ما حُذفت منه النون لوجب مطابقة الضميرِ جمعا، كما في قوله: ﴿كَالَّذِے خَاضُوٓاْ﴾ و«دماؤهم»[7]، فلمَّا قال -تعالى-: «اسْتَوْقَدَ» بلفظ الإفراد تعيّن أحد الأمرين المتقدمين: إمَّا جعله من باب وقوع المفرد موقع الجمع؛ لأن المراد به الجنس، أو أنه من باب ما وقع فيه صفة لموصوف يفهم الجمع»[8]. كما ضعفه الألوسي فقال: «وما رُوي عن بعض النحاة من جواز حذف نون «الذين» ليس بالمرضي عند المحققين»[9].

3. أن دلالة الاسم الموصول الفعل قال ابن عطية: «ووحّد «الذي» لأنه لم يقصد تشبيه الجماعة بالجماعة، وإنما المقصد أن كل واحد من المنافقين فعله كفعل المستوقد، و«الذي» أيضا ليس بإشارة إلى الواحد ولا بد، بل إلى هذا الفعل، وقع من واحد أو من جماعة»[10]. وقال ابن الجوزي: «فالجواب أن ثعلبا حكى عن

---

(1) البيت من البحر الطويل منسوب للأشهب بن رميلة في: مجاز القرآن (190/2)، المقتضب (146/4)، لسان العرب «ف ل ج» (349/3)، خزانة الأدب (500/2).

(2) الجامع لأحكام القرآن (212/1).

(3) الزمر، الآية 32.

(4) الزمر، الآية 32. التبيان في إعراب القرآن (33/1).

(5) التوبة الآية، 69.

(6) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (173/1).

(7) في قول الشاعر: وإن الذي حانت بفلج دماؤهم .....

(8) الدر المصون (129/1).

(9) روح المعاني (164/1).

(10) المحرر الوجيز (99/1).

الفراء أنه قال: إنما ضرب المثل للفعل لا لأعيان الرجال، وهو مثل للنفاق، وإنما قال: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ لأن المعنى ذاهب إلى المنافقين فجمع لذلك. قال ثعلب: وقال غير الفراء: معنى «الذي» الجمع؛ وُحِّد أولا للَفظِهِ، وجُمِعَ بعدُ لمعناه»[1]. وقال محيي الدين الدرويش: «وحّد الضمير في «اسْتَوْقَدَ» و«حَوْلَهُ» نظرا إلى جانب اللفظ؛ لأن المنافقين كلَّهم على قول واحد، وفعلٍ واحد، وأما رعاية جانب المعنى في «بِنُورِهِمْ» و«تَرَكَهُمْ» فلِكَوْنِ المقام تقبيحَ أحوالهم، وبيانَ ذاتهم وضلالهم، فإثبات الحكم لكل فرد منهم واقع»[2].

4. المراد به الجنس، وهو أحد الأوجه التي أوردها الفخر الرازي، قال: «وثانيهما: المراد جنس المستوقِدين، أو أريدَ الجمعُ أو الفوج الذي استوقد نارا»[3].

و«اسْتَوْقَدَ» على وزن استفعل، بزيادة الهمزة والسين والتاء للطلب، قال محمد رشيد رضا: «أقول: استوقد النار: طلب وقودها بفعله أو فعل غيره»[4]. فالأصل في المعنى أن يؤدَّى بأصل الوزن غيرَ مزيد، فيقال: وَقَدَ النّارَ وأوْقَدَ، جاء في المعجم الوسيط : «أوقد النَّارَ: أشعلها، ويقال: أوقد الله نارًا أثره، دعاء عليه، أي: لا رجعه الله ولا رده، وَقَدَ النَّارَ أوْقَدَها»[5]، وصيغة الطلب تفيد نوعا من المعالجة في إشعال النار، قال ابن جني: «كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مُثُلِها الدالة عليها- أحرفاً زائدة على تلك الأصول؛ تكون كالمقدمة لها، والمؤدّية إليها، وذلك نحو «استفعل» فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه»[6]. والمنافقون لم يطلبوا الرسالة بعد نفاقهم -وفي مقدمتهم عبد الله بن أبي سلول- حتى يشبَّهوا بمن طلب إيقاد النار، وإنما كان وجه المشابهة أن حال الناس قبل الإسلام يتوقون إلى رسالة تنزل من السماء، وبخاصة أهل الكتاب، ومنهم المنافقون، فقد تنبأ بقرب نزولها اليهود، قال -تعالى-: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[7]، كما كان بعض كهان النصارى ينتظرون ظهور النبي وينصحون باتباعه، كما روي عن

(1) زاد المسير (39/1).
(2) إعراب القرآن وبيانه (57/1).
(3) مفاتيح الغيب (82/2).
(4) تفسير المنار (170/1).
(5) المعجم الوسيط «و ق د» (ص1048).
(6) الخصائص (154/2). وينظر: المنصف (77/1).
(7) البقرة، الآية 100.

سلمان الفارسي ﷺ في قصة إسلامه أنه التمس دين الحق في الأرض فلم ترق له، إلى أن هدي إلى دين الإسلام، قال السهيلي: «...قال أي بني، والله ما أعلمه أصبح اليوم أحد على مثل ما كنّا عليه من الناس آمرُك به أن تأتيه، ولكنه قد أظل زمان نبي، وهو مبعوث بدين إبراهيم ﷺ، يخرج بأرض العرب، مهاجَرَهُ إلى أرض بين حرتين بينهما نخل، به علامات لا تخفى، يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة، وبين كتفيه خاتم النبوة، فإن استطعت أن تلحق بتلك البلاد فافعل»[1]. وقال ابن الجوزي: "وكان قدماؤهم يسمعون أنه سيظهر نبي من بني غالب. عن ابن جميع قال: لما حضرت أوسَ بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر الوفاةُ قالوا له: قد كنا نأمرك بالتزويج في شبابك فتأبى، وهذا أخوك الخزرج له خمس بنين، وليس لك غير مالك، فقال: لن يهلك هالك ترك مثل مالك، وأنشد:

أَلَـمْ يَأْتِ قَوْمِي أَن للهِ دَعْـــوَةً ... يَفُوزُ بِـهَا أَهْـلُ السَّـعَادَةِ والْبِـرّ
إِذَا بُعِثَ الْمَبْعُوثُ مِنْ آلِ غَالِبٍ ... بِمَكَّـةَ فِيــمَا بَيْنَ زَمْزَمَ وَالْحِجْـرِ
هُنَالِكَ فَابْـغُوا نَصْـرَهُ بِبِلاَدِكُـمْ ... بَنِي عَامِرٍ إِنَّ السَّعَادَةَ فِي النَّصْرِ

وكان أولئك الذين عرض عليهم رسول الله ﷺ يسمعون من اليهود أنه قد أظل زمان نبي، فلما كلّمهم قال بعضهم لبعض: والله إنه للنَّبي الذي تعدكم يهود، فلا يسبقُنَّكم إليه. فأجابوه وانصرفوا راجعين إلى بلادهم قد آمنوا»[2]. وهذا وجه الشبه بين الفعل «اسْتَوْقَدَ» وحال المنافقين قبل البعثة فكانوا ممن يتنبأون ويتوقون بلسان مقالهم أو حالهم إلى الرسالة طلبا لها، كما هو حال طلب المستوقد للنار.

ويحتمل أن تكون «اسْتَوقَدَ» بمعنى «أوقد» على بابها وليس فيها معنى الطلب، قال أبو حيان: «و«اسْتَوْقَدَ» استفعل، وهي بمعنى أفعل، حكى أبو زيد: أوقَدَ النَّارَ واستوْقَدَ بمعنى، ومثله أجاب واستجاب، وأخلف لأهله واستخلف، أي: خلف الماء، أو للطلب، جوز المفسرون فيها هذين الوجهين من غير ترجيح، وكونها بمعنى أوقد قول الأخفش، وهو أرجح؛ لأن جعلها للطلب يقتضي حذف جملة حتى يصح المعنى، وجعلها بمعنى أوقد لا يقتضيه، ألا ترى أنه يكون المعنى في الطلب: استدعوا نارا فأوقدوها»[3]. وفي رأيي أن الفيصل بين معنى الصيغتين إن كانت بمعنى «وقد» أو «أوقد»، أو كانت للطلب- مرده إلى السياق، فإن كان أصل المعنى أن يؤدى بكلا الصيغتين، فأيهما أكثر ملاءمة لمعنى السياق؟ والذي أراه في الآية أن معنى الطلب أكثر ملاءمة هنا حتى تكتمل المشابهة بين المشبه والمشبه به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(1) الروض الأنف (335/2).
(2) الوفا بأحوال المصطفى (346/1).
(3) البحر المحيط (127/1). وينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (374/1)، شذا العرف (ص44).

الجملة الثانية: جملة فعل الشرط:

الشرط أسلوب من أساليب العرب يتكون من: أداة الشرط، وجملة فعل الشرط، ثم جوابه، ولا يتحقق جواب الشرط إلا بتحقق فعل الشرط، نحو: إن قام زيد قام عمرو، فلا يتم قيام عمرو إلا بقيام زيد. قال الجرجاني: «الشرط: تعليق شيء بشيء بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني، وقيل: الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرا في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه»[1].

وأصل أدوات الشرط «إنْ»، وتُحمل عليها بعض الحروف والأسماء، منها «لمّا»، قال الغلاييني: «و»لمّا» حرف شرط موضوع للدلالة على وجود شيء لوجود غيره، ولذلك تسمى حرف وجود لوجود»[2]. واختلف النحاة فيها، فقيل: إنها حرف لا محل لها من الإعراب، وقيل اسم ظرف بمعنى «إذا». قال الشيخ خالد الأزهري في شرحه على ابن هشام : «ومنها ما يختصّ بالجمل الفعلية، وهو «لمَّا» الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة، فقال: إنها اسم وهي ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذ»، واستحسنه في المغني؛ لأنها مختصة بالماضي، نحو: لمَّا جاءني أكرمتُه، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود»[3]. و«لمّا» تقتضي جملتين: الأولى جملة فعل ماض اتفاقا، والثانية جملة الجواب، قال السيوطي: «ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور، وكقوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[4]، وجوّز ابن عصفور كونه مضارعا نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[5]، والجمهور أوّلوه بالماضي، أي: جادلنا، والجواب محذوف، أي: أقبل يجادلنا»[6].

وجملة فعل الشرط قوله -تعالى-: ﴿أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾، قيل: «أضاء» بالهمزة بمعنى «ضاء» بدونها، قال الزبيدي: «وقد ضاء الشيء يضوء ضَوءا بالفتح، وضُوءا بالضم، وضاءت النار، وأضاء يضيء، وهذه اللغة المختارة. وفي شعر العباس:

---

(1) التعريفات «ش ر ط» (ص91).
(2) جامع الدروس العربية (359/3).
(3) شرح التصريح على التوضيح (700/1). وينظر: الأصول (157/2)، الإيضاح (ص250)، ارتشاف الضرب (1860/4)، مغني اللبيب (280/1)، الكتاب (234/4) ، همع الهوامع (219/3).
(4) الإسراء، الآية 67.
(5) هود، الآية 73.
(6) همع الهوامع (219/3).

وَأَنتَ لَمَّا وُلِدْتَّ أَشْرَقَتِ الأَ رْضُ وَضَاءَتْ بِنُورِكَ الأُفُقُ[1]

يقال: ضاءت وأضاءت بمعنًى، أي: استنارت وصارت مضيئة، و«أضأته أنا» لازم ومتعدّ، قال النابغة الجعدي ﷺ:

أَضَاءَتْ لَنَا النَّارُ وَجْهًا أَغَرّ مُلْتَبِسًا بِالْفُؤَادِ الْتِبَاسَا[2]

قال أبو عبيد: أضاءت النار وأضاءها غيرها، وأضاءها له، وأضاء به البيت، وقوله -تعالى-: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[3]»[4].

فإذا كانت «أضاء» لازمة فلا مفعول لها و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة هي الفاعل، وأنّث الفعل لتأويله بمؤنث، و«حول» ظرف مضاف إلى الضمير العائد على المستوقد، أو الفاعل ضمير النار، و«ما» زائدة، أو في محل نصب على الظرفية.

وأما على أنها متعدية فـ«ما» المفعول، والفاعل ضمير مستتر تقدير «هي» يعود على النار، قال الألوسي: «وأولى الوجوه أن تكون «أضاءت» متعدية، و«ما» موصولة، إذ لا حاجة حينئذ إلى الحمل على المعنى، ولا ارتكاب ما قل استعماله، لا سيما زيادة «ما» هنا»[5].

وجملة الشرط معطوفة بالفاء التي تفيد التعقيب على جملة «استوقد نارا»؛ لأن الإضاءة مترتبة على اشتعال النار، قال أبو السعود: «والفاء للدلالة على ترتبها على الاستيقاد، أي: فلما أضاءت النار ما حول المستوقد»[6]، ويختلف النحاة في تقدير فعل شرط «لمّا»، فهناك من يجعل فعل الشرط الفعل المذكور، وهناك من يجعله فعلا محذوفا؛ لأن الإضاءة مترتبة على الاشتعال، والتقديرُ: لما اشتعلت أضاءت ما حوله.

الجملة الثالثة: جملة الجواب ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾:

لقد دار خلاف بين النحاة حول محل إعراب جملة ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، ويمكن حصر الخلاف في ثلاثة آراء:

---

(1) البيت من بحر المنسرح للعباس بن عبد المطلب في مدح الرسول ﷺ من قصيدة مطلعها:
مِن قَبْلِهَا طِبْتَ فِي الظِّلَالِ وَفِي مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الْوَرَقُ. ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص215).

(2) البيت من بحر المتقارب للنابغة الجعدي من قصيدة مطلعها:
لَبِسْتُ أُنَاساً فأَفْنَيْتُهُمْ وأَفْنيْتُ بَعْدَ أُناسٍ أُناسَا. ينظر: الديوان (ص100).

(3) النور، الآية 35.

(4) تاج العروس «ض و أ» (319/1)، وينظر: المصباح المنير «ض و أ» (ص139).

(5) ينظر: روح المعاني (165/1).

(6) إرشاد العقل السليم (50/1).

الأول: أنها جملة جواب «لمّا» مع مخالفة الضمير في الجواب المضاف إليه النور «هم» ودلالته الجمع، إذ احتوى فعل الشرط على ضمير مفرد وهو الهاء المضاف إلى الظرف «حول» العائد على المستوقد، أي أن معنى فعل الشرط الإفراد، ودلالة الجواب جمع بدلالة ضمير الجماعة في قوله «بنورهم» وما عطف عليه، فاختلفا، ومن قال بهذا القول رأى أن «الذي» يستعمل عند العرب للجماعة كما مر سابقا، وجمع الضمير الذي بعده على المعنى، قال الزجاجي: «ومنهم من جعله بلفظ الجميع ولا يعربه فيقول: رأيت الذي عندك، وجاءني الذي عندك، ويقول هو جمع على حد التثنية فصار كأنه اسم واحد واقع على الجميع، فلذلك لم يعرب»[1]. فـ«الذي» في الآية اسم موصول مفرد يدل على الجماعة أو الفرقة أو الطائفة، أي جماعة من الجماعات، أو فرقة من الفرق، وتحت هذا المفرد جماعة كما في قوله -تعالى-: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ﴾[2]، فيتوافق الفعل مع الجواب معنى، قال أبو حيان: «هو من قبيل المقابلة أيضاً، ألا ترى أن المعنى هو كمثل الجمع؟ أو الفوج الذي استوقد، فهو من المفرد اللفظ المجموع المعنى»[3]. وجملة الجواب المذكورة هو قول أبي حيان واختاره فقال مصرحا في معرض رده على الزمخشري: «وكلا الوجهين مبنيان على أن جواب «لمّا» محذوف، وقد اخترنا غيره»[4]. وكما يفهم أيضا من قوله «الذي قدره بعضهم»[5]، قال أبو حيان: «و«لمّا» جوابها ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾، وجمع الضمير في «بنورهم» حملاً على معنى «الذي»؛ إذ قررنا أن المعنى «كالجمع الذي استوقد»، أو على ذلك المحذوف الذي قدره بعضهم»[6]. وقد جوّز الزمخشري في تفسير هذه الآية وجهين فقال: «فيه وجهان: أحدهما: أن جوابه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾»[7]. وقال البيضاوي: «جواب «لمّا» والضمير لـ«الذي» وجمعه للحمل على المعنى، وعلى هذا إنما قال: «بنورهم» ولم يقل: بنارهم؛ لأنه المراد من إيقادها»[8]. أو على أن «الذي» بمعنى «الذين» كما في قوله -تعالى-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾[9] بعد قوله: ﴿وَٱلَّذِي قَالَ

(1) أخبار أبي القاسم الزجاجي (ص108).
(2) الحج، الآية 19.
(3) البحر المحيط (127/1).
(4) المصدر نفسه (129/1).
(5) المصدر نفسه (128/1).
(6) البحر المحيط (128/1).
(7) الكشاف (73/1).
(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (53/1).
(9) الأحقاف، الآية 17.

لِوَالِدَيْهِ﴾[1]، قال الشنقيطي في تفسيرها: «وغاية ما في هذه الآية الكريمة هو إطلاق «الذي» وإرادة «الذين»، وهو كثير في القرآن وفي كلام العرب؛ لأن لفظ «الذي» مفرد، ومعناها عام لكل ما تشمله صلتها»[2]. وممن قال بهذا الرأي أبو حيان[3]، والنسفي[4]، والرازي[5]، والألوسي[6]، وابن عجيبة[7]، واستظهره السمين الحلبي[8].

الثاني: أن جواب «لمّا» محذوف، وهو أحد الوجهين اللذين جوزهما الزمخشري، وجعله الأَوْلى قال: «والثاني: أنه محذوف كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾[9]، وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدالّ عليه، وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى، كأنه قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام متحيرين متحسرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح في إحياء النار، فإن قلتَ: فإذا قدّر الجواب محذوفاً فبم يتعلق ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلتُ: يكون كلاماً مستأنفاً، كأنهم لما شُبِّهت حالهم بحال المستوقد الذي طفئت ناره اعترض سائل فقال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد؟ فقيل له: ذهب الله بنورهم، أو يكون بدلاً من جملة التمثيل على سبيل البيان، فإن قلتَ: قد رجع الضمير في هذا الوجه إلى المنافقين، فما مرجعه في الوجه الثاني؟ قلتُ: مرجعه «الذي استوقد»؛ لأنه في معنى الجمع»[10]. ولم يرتضه أبو حيان، ويمكن إيجاز ما ردّ به على الزمخشري في النقط التالية:

1. أن استطالة جملة الصلة غير مسلم؛ لتقديره خمدت وحدها، وهذا تحميل اللفظ ما لا يحتمله.
2. أمن الإلباس أيـضا غير مسلـم؛ إذ لا دليـل يدل على المحـذوف بتقدير كلام لا يدل عليه دليل.

(1) الأحقاف، الآية 16.
(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (412/7).
(3) ينظر: البحر المحيط (125/1).
(4) ينظر: تفسير النسفي (23/1).
(5) ينظر: مفاتيح الغيب (82/1).
(6) ينظر: روح المعاني (163/1).
(7) ينظر: البحر المديد (83/1).
(8) ينظر: الدر المصون (52/1).
(9) يوسف، الآية 15.
(10) الكشاف (73/1).

3. اقتضاء ترتيب الكلام أن يكون المذكور جواب «لمّا» لترك الظاهر واللجوء إلى تقدير يحتاج -كما قال- إلى وحي يسفر عنه، ويرى أنه لا ينبغي أن يفسر كلام الله بغير ما يحتمله ولا أن يزاد فيه، بل يكون الشرح طبق المشروح.
4. وصفه لجعله الحذف أولى من جعل المذكور جوابا إنشاء لا طائل من ورائه؛ لإمكان جعل المذكور جوابا[1].

ولمن يقدرون الحذف في جملة ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾- إعرابان:

- الأول: أنها جملة مستأنفة استئنافا بيانيا، كأن سائلا قال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد؟ فقيل: ذهب الله بنورهم، قال الكلبي: «جواب «لمّا» محذوف تقديره طفئت النار، و﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جملة مستأنفة، والضمير عائد على المنافقين»[2].
- الثاني: بدل من جملة التمثيل على سبيل البيان فقيل: بدل كل من كل، وقيل: بعض من كل، واستظهره الخفاجي[3]، وقيل: بدل اشتمال[4]، ورده أبو حيان، قال: «بدلاً من جملة التمثيل على سبيل البيان لا يظهر في صحته؛ لأن جملة التمثيل هي قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى إِسْتَوْقَدَ نَاراً﴾، فجعْلُه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ بدلاً من هذه الجملة على سبيل البيان لا يصح؛ لأن البدل لا يكون في الجمل إلا إن كانت الجملة فعلية تبدل من جملة فعلية، فقد ذكروا جواز ذلك، أما أن تبدل جملة فعلية من جملة اسمية فلا أعلم أحداً أجاز ذلك، والبدل على نية تكرار العامل، والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، فلا يمكن أن تكون الثانية على نية تكرار العامل، إذ لا عامل في الأولى فتكرر في الثانية، فبطلت جهة البدل فيها»[5].

الثالث: القول بجواز الوجهين، وفي مقدمة هؤلاء الزمخشري، وتبعه البيضاوي[6]، وأبو السعود[7].

---

(1) ينظر: البحر المحيط (129/1).
(2) التسهيل لعلوم التنزيل (ص38).
(3) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي (575/1).
(4) ينظر: المصدر نفسه (575/1).
(5) البحر المحيط (129/1).
(6) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (53/1).
(7) ينظر: إرشاد العقل السليم (50/1).

وبعد استعراض آراء المفسرين في معنى الآية وأوجه إعرابها نتوجه إلى بيان الأصل الذي بنى عليه الهبطي رحمه الله وقفه على قوله ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾، فالواضح من خلال هذا الوقف أنه اعتمد على الفصل ما بين فعل الشرط وما قد يكون عند البعض جوابا له، ويمكن أن نحصر علامات الوقف في هذه الآية على ثلاثة أوجه:

1. وجوب الاتصال على رأي من قال بأنها جواب الشرط أو بدل؛ لأن الجواب لا يفصل عن فعله، كما لا يفصل بين البدل والمبدل منه.
2. وجوب القطع على أنها جملة استئنافية استئنافا بيانيا؛ إذ لو تم الوصل بينهما لالتبس بجواب الشرط، ولا يعرف أكانت الجملة جوابية أم استئنافية، وهذا الذي اعتمده الهبطي رحمه الله.
3. جواز الوجهين لمن جوّز كلا الإعرابين؛ فمن وصلها فعلى أنها جملة جوابية، ومن قطعها فعلى أنها جملة استئنافية.

إن وقف الهبطي- من وجه نظري- أشمل صورةً وأوسع معنىً وأكثر دلالةً، معتمدا في وقفه على رأي من قال- أو جوّز- أنها استئنافية كالزمخشري ومن وافقه، ومخالفا لمن قال إنها جملةُ الجواب مع جلالة قدرهم ومكانتهم العلمية - فلا يستطيع أحد مثلي أن يقدح في آرائهم- كأبي حيان ومن وافقه، ومن المقارنة بين الرأيين وتذوق المعنى وتلمس الجمال مع مراعاة الإعراب تبين لي أرجحية الوقف الهبطي؛ للأسباب الآتية:

1. المخالفة اللفظية الظاهرة بين الفعل والجواب من حيث الإفراد والجمع، في قوله ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ وقوله ﴿بِنُورِهِمْ﴾.
2. تمام المعنى في المقابلة بين الصورتين: الصورة الأولى: المستوقد للنار طلبا للإضاءة، ومن ثم ولا ريب خمودها، ثم اختفاء ضوئها، والصورة الثانية بمن انتظروا والتمسوا ظهور رسالة الإسلام، واستضاؤوا بنور الإيمان، وانتفعوا بالشريعة ولو ظاهرا، ثم ذُهب بذلك النور فانطمس نورهم واسودت وجوههم لتكبرهم وتأبيهم ونفاقهم. قال الرازي: «قال سعيد بن جبير: نزلت في اليهود وانتظارهم لخروج رسول الله ﷺ واستفتاحهم به على مشركي العرب، فلما خرج كفروا به، فكان انتظارهم لمحمد ﷺ كإيقاد النار، وكفرُهم به بعد ظهوره كزوال ذلك النور»[1].
3. الحذف عند العرب مستعمل كثيرا، فيحذفون من كلامهم ما يدل عليه الدليل كقول الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وإِنْ[2]

(1) مفاتيح الغيب (82/1).

(2) البيت من بحر الرجز منسوب لرؤبة العجاج في ملحق ديوانه من الأبيات المنسوبة إليه (ص186)، خزانة الأدب (630/3)، اللمحة في شرح الملحة (888/2). وتقدير الحذف في البيت: «وإن كان فقيرا معدما أتتزوجينه».

والتقدير: وإن كان فقيرا معدما تزوجتُه، كما ورد منه في القرآن الكريم كثير كقوله -تعالى-: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾[1]، والتقدير -كما قال ابن هشام-: «فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه وقال له: يا يوسف»[2].

وحذْف جواب «لمّا» جوّزه بعض النحاة وأعربوا بعض الآيات على ذلك في تفاسيرهم، قال المرادي: «ويجوز حذف جواب «لمّا» للدلالة عليه»[3]. وعلى هذا الوجه أعرب كل من: الزمخشري والبيضاوي ومكي بن أبي طالب القيسي وأبي السعود والكلبي هذه الآية، وقال به الرازي وابن عجيبة في قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾[4]، ونقله القرطبي عن الأخفش فقال: «وقال الأخفش سعيد: جواب «لمّا» محذوف؛ لعِلْمِ السامع، وقاله الزجاج»[5]. كما نقله الثعالبي عن البصريين فقال: «قال بعض البصريين: جوابُ «لمّا» محذوفٌ، تقديره: فلما أسلما وتله للجبين أجزل أجرهما، ونحو هذا مما يقتضيه المعنى»[6]. وقال ابن عطية: «وقال البصريون: الجواب محذوف، تقديره: فلما أسلم وتله، وهذا قول الخليل وسيبويه، وهو عندهم كقول امرئ القيس:

فَلَمّا أجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى بِنَا بَطْنَ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَل [7]

التقدير: فلمّا أجزنا ساحة الحي أجزنا وانتحى»[8].

4. إعراب ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جملة استئنافية مبتدأ بها، فيها من الملاحة البلاغية أكثر مما لو كانت جوابا للشرط، فتغيير مسار الكلام من الشرط والجواب إلى حذف بعض الكلام والاستئناف من جديد فيه إيقاظ للنفوس، وإثارة للانتباه؛ إذ الاستئناف البياني مبني على إثارة حفيظة السامع، فكأنه لما حذف الجواب وهو متشوق إليه سأل ما الذي حدث بعدُ؟ فيأتي الجواب بالمراد فيعلق في ذهنه؛ لأنه متربص له، وبين الجملتين شبه انقطاع لا انقطاعا تاما، والاستئناف البياني يكون في الجمل شبه المنقطعة، قال الخطيب القزويني:

---

(1) يوسف، الآيتان 45، 46.
(2) مغني اللبيب (649/2).
(3) الجنى الداني (ص596).
(4) البقرة، الآية 88.
(5) الجامع لأحكام القرآن (26/2).
(6) الجواهر الحسان (44/5). هذا التقدير في قوله –تعالى-: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ (الصافات، الآية 103).
(7) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة. ينظر: الديوان (ص36).
(8) المحرر الوجيز (481/4).

«وأما كونها بمنزلة المتصلة بها فلكونها جوابًا عن سؤال اقتضته الأولى، فتنزل منزلته فتفصل الثانية عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال»[1]. وقال المراغي: «شبه كمال الاتصال هو أن تكون الجملة السابقة كالورد للسؤال أو المنشأ لـه، فتفصل الثانية عنـها كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمى الفصل لذلك استئنافا»[2]، قال الشاعر:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي[3]

قال ابن هشام: «فإن قوله «صدقوا» جوابٌ لسؤالٍ مقدر، تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟»[4].

(1) الإيضاح في علوم البلاغة (119/3).
(2) علوم البلاغة للمراغي (ص169).
(3) البيت من بحر الكامل غير منسوب في دلائل الإعجاز (ص182)، الإيضاح في علوم البلاغة (122/3).
(4) مغني اللبيب (383/2).

المبحث الثاني: قوله -تعالى-: ﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[1]

سياق الآية:

نزلت هذه الآية في معرض قصة يوسف عليه السلام مع إخوته، فبعد أن كادوا له غيرةً منه، ولأجل الاستئثار بحب أبيهم دونه- حاولوا إبعاده والتفريق بينه وبين أبيه؛ لأنه كان يحبه أكثر منهم، فتآمروا فيما بينهم واتفقوا على إلقائه في البئر، ولكن الله نجاه من كيدهم، واختار له أن يعيش في كنف مَلِكِ مصر، ووقع معه ما وقع إلى أن صار وزيرا للملك، وبعد مُضيّ فترة من الزمن جاءه إخوته فعرفهم، ثم تعرفوا عليه، واعترفوا بذنبهم أمامه، فصفح عنهم ودعا لهم بالمغفرة.

فقوله «لا تثريب» نفى لجنس العتاب عنهم؛ إذ إن التثريب هو اللوم والعتاب على فعل قبيح، قال الراغب الأصبهاني: «التثريب: التقريع والتقهير بالذنب»[2]. وهو مرادف للّوم، إلا أن اللوم يكون على الحسن والقبيح، والتثريب لا يكون إلا على القبيح، قال الزبيدي: «التثريب وهو اللوم والتعيير»[3]. وقال أبو هلال العسكري: «واللوم يكون على الفعل الحسن، ولا يكون التثريب إلا على قبيح»[4]. وهو أبلغ من العفو؛ إذ تَرْكُ التثريب صفح، والعفو تنازل عن حق دون صفح، قال الراغب: «الصفح: ترك التثريب، وهو أبلغ من العفو، وقد يعفو الانسان ولا يصفح»[5]. وقال البيضاوي: «العفو ترك عقوبة المذنب، والصفح: ترك لومه»[6].

وأصل الثرب في لغة العرب الغشاء الرقيق على الكرش والأمعاء، وهذ حقيقة فيه مجاز في اللوم، فالتثريب استقصاء في اللوم على الدقائق والصغائر، فكأن اللوم رَق رِقة يشبه هذا الغشاء[7]، قال السمين الحلبي: «ومعناه إزالة الثّرْب كما أن التجليدَ إزالة الجِلْد، فإذا قلت: ثَرّبْتُ فلانا، فكأنك لشدة عَيْبَتِك له أَزَلْت ثَرْبَه، فضُرِب مثلا في تمزيق الأعراض»[8]. واللوم والتقريع يوجب العقاب، فإذا قُرّع الإنسان على عمل قبيح استحق

(1) يوسف، الآية 92.
(2) المفردات في غريب القرآن «ث ر ب» (ص79).
(3) تاج العروس «ث ر ب» (85/2).
(4) معجم الفروق اللغوية (ص117).
(5) المفردات في غريب القرآن «ص ف ح» (ص282).
(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (128/1).
(7) ينظر: مختار الصحاح «ث ر ب» (ص83).
(8) الدر المصون (214/4).

ما يوازيه من العقاب، فـ«لا تثريب» في قول يوسف لإخوته بمعنى لا عقاب كما فسره الكلبي فقال: «والتثريب: التعنيف والعقوبة»[1]، فنفي جنس التثريب نفي ما يقابله من العقاب.

و«لا» في الآية هي النافية للجنس، أي أن هذا الجنس منفي بأجمعه، كما تقول: لا رجل في الدار، فجنس الرجل منفي وجوده، وجواب «لا» محذوف، تقديره «موجود» أو حاصل، أو غير ذلك مما يتوافق مع المعنى، فنفي ما بعد «لا» الجنسية انتفاء وجود، ونفي التثريب لا يكون بنفي وجوده في ذاته؛ لأنه حاصل، وإنما المنفي إسناده ليوسف واقع عليهم قال الصبان: «لأن معنى كون «لا» لنفي الجنس أنها لنفي الخبر عن الجنس»[2]. وقال الخضري: «لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه؛ لأن النفي إنما يتعلق بالأحكام لا الذوات، فهو مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية»[3]. بمعنى أن ما بعد «لا» منفي جملة وتفصيلا، وهو عدم وجوده أصلا، لا وجود بعضٍ منه، ومعلوم أن إفادة «لا» لنفي الجنس مستفاد من «مِنْ» التي تدل على التنصيص على العموم، إذ هي جواب لسؤال سائل: هل مِنْ تثريب ولومٍ عليهم، فـ«مِنْ» في السؤال زائدة لإفادة العموم، كما في: لا رجل في الدار، قال الأنباري: «لأن التقدير في قولك: لا رجل في الدار، لا من رجل في الدار؛ لأنه جوابُ قائلٍ قال: هل من رجل في الدار»[4]. وقال الرضي: «وإذا دخلها «من» ظاهرا، نحو: ما جاءني مِن رجل، أو مقدَّرا، نحو: لا رجل، أي: لا مِن رجل- فهو نص في الاستغراق»[5]. وقال المرادي: «وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم؛ لأن ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فلما زيدت «مِنْ» صار نصاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال»[6].

و«تثريب» اسم «لا» مبني على الفتح على رأي جمهور النحاة، وهو مصدر «ثرّب» المضعف على وزن «فعّل»، ففي مختار الصحاح: «وثَرَّبَ عليه تثريبا»[7]. قال الفيروز آبادي: «ثَرَبه يَثْرِبه ثَرْباً، وثرَّبَه تثريبا وأَثربه: لامَه وعيّره بذنبه»[8]. فنفى عنهم جنس التثريب بدليل أنه لم يذكر الجبّ عند خطابهم؛ بل ذكر السجن الذي ليس بسبب

(1) التسهيل لعلوم التنزيل (ص321).
(2) حاشية الصبان (391/1).
(3) حاشية الخضري (141/1).
(4) أسرار العربية (ص246).
(5) شرح الرضي على الكافية (279/3).
(6) الجنى الداني (ص316).
(7) مختار الصحاح «ث ر ب» (ص83).
(8) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (348/2).

منهم[1]، قال الثعلبي: «ولم يقل من الجبّ استعمالا للكرم؛ لئلا يذكّر إخوته صنيعهم، وقيل: لأنّ نعمة الله عليه في النجاة من السجن أكبر من نعمته عليه في إنقاذه من الجب، وذلك أنّ وقوعه في البئر كان لحسد إخوته، ووقوعه في السجن مكافأة من الله لزلّة كانت منه»[2].

وقد اختلف النحاة في متعلق الجار والمجرور بعد اسم «لا» -وهو «عليكم»- على أقوال، فقيل:

1. إنه خبر لـ«لا» على رأي من يقول بجواز أن يكون الظرف والجار والمجرور هو الخبر، ولا تقدير لمحذوف، قال ابن هشام: «ويقع الخبر ظرفا نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[3] ومجرورا نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف»[5]. وقال ابن عادل في تفسير الآية: ««عليكم» يجوز أن يكون خبر «لا»»[6]. وعلى الوجهين أعربها العكبري، قال: «في خبر «لا» وجهان: أحدهما قوله «عليكم» فعلى هذا ينتصب «اليوم» بالخبر، وقيل ينتصب اليوم بـ«يغفر»، والثاني: الخبر «اليوم»، و«عليكم» يتعلق بالظرف أو بالعامل في الظرف وهو الاستقرار»[7].
2. أن يكون الخبر محذوفا، و«عليكم» متعلق به، أي: لا تثريب واقع عليكم[8]، وهو أحد الوجهين اللذين قال بهما النحاة: إما أن يكون الظرف أو الجار والمجرور هما الخبر، وإما أن يكونا متعلقين بالخبر. قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

وقال الصبان: «إذ الخبر إما متعلق الظرف كما هو الأصح، أو نفس الظرف»[9].

واختلف النحاة فيه هل هو من قبيل الجملة أو المفرد؟ قال ابن عقيل: «واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلّا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار، وقد نسب هذا لسيبويه، وقيل إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك، أو في الدار، ونسب هذا إلى جمهور

(1) في قوله -تعالى-: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾.
(2) الكشف والبيان (260/5).
(3) الأنفال، الآية 42.
(4) الفاتحة، الآية1.
(5) أوضح المسالك (301/1).
(6) اللباب في علوم الكتاب (205/11).
(7) التبيان في إعراب القرآن (744/2). وينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي (355/5).
(8) ينظر: روح المعاني (50/13)، عناية القاضي وكفاية الراضي (355/5)، فتح القدير (712/13).
(9) حاشية الصبان (340/1).

البصريين وإلى سيبويه أيضا، وقيل يجوز أن يُجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف: «ناوين معنى كائن أو استقر»، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف»[1].

3. أن يكون الجار والمجرور متعلقا بعامل محذوف يدل عليه اسم «لا» والتقدير لا تثريب يثرب عليكم، وهذا الوجه قواه أبو حيان فقال: «ولو قيل: إن الخبر محذوف، و«عليكم» متعلق بمحذوف يدل عليه تثريب، وذلك المحذوف هو العامل في اليوم وتقديره: لا تثريب عليكم اليوم كما قدروا في ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2] أي: يعصم اليوم- لكان وجهاً قوياً؛ لأنّ خبر «لا» إذا عُلم كثر حذفه عند أهل الحجاز، ولم يلفظ به بنو تميم»[3]. ورُدَّ بأنه يلزم فيه كثرة المجاز، قال السمين الحلبي: «وقد يُفرَّق بينهما بأن هنا يلزم كثرة المجاز، وذلك أنك تحذف الخبر، وتحذف هذا الذي تعلق به الظرف وحرف الجر، وتَنسِب الفعل إليه؛ لأن التثريب لا يَثْرِب إلا مجازا كقولهم: شعرٌ شاعر، بخلاف لا عاصم يَعْصِم، فإن نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة، فهناك حذف شيء واحد من غير مجاز، وهنا حذف شيئين مع مجاز»[4].

4. أن تكون «عليكم» بيانا، بمعنى أن النفي وقع على التثريب على الإجمال، كـ«لا ريب»، و«لا شك»، فهذا نفي لجنس التثريب عليهم وعلى غيرهم، قال الرازي: «وفيه احتمال آخر وهو أني حكمت في هذا اليوم بأن لا تثريب مطلقاً؛ لأن قوله ﴿لاَ تَثْرِيبَ﴾ نفي للماهية، ونفي الماهية يقتضي انتفاء جميع أفراد الماهية»[5].

وحيث أن السياق يتعلق بإخوة يوسف، ولم يظهر هذا المعنى تماما بنفي الجنس فبين بـ«عليكم»، كما بين مفعول المصدر في سقيا لك، والأصل: اسق يا رب سقيا، وكأن سائلا يقول: لمن هذا الدعاء؟ فيقال: الدعاء لك. قال الخضري: «الجار هنا لبيان مفعول المصدر»[6]، وكذلك في الآية، إذ التقدير بعد نفي التثريب: على من نُفِي هذا التثريب؟ فيقال لهم: عليكم.

---

(1) شرح ابن عقيل (211/1).
(2) هود، الآية 43.
(3) البحر المحيط (322/6).
(4) الدر المصون (214/4). وينظر: اللباب في علوم الكتاب (205/11)، روح المعاني (51/13).
(5) مفاتيح الغيب (210/18)، اللباب في علوم الكتاب (206/11).
(6) حاشية الخضري (190/1).

5. أن تكون صفة لـ«تثريب» قاله الحوفي، نقله عنه أبو حيان وحسنه فقال: «وأجاز الحوفي أن يكون «عليكم» في موضع الصفة لـ«تثريب»، ويكون الخبر «اليوم»، وهو وجه حسن»[1]. وقال مكي بن أبي طلب القيسي: «و«عليكم» صفة لـ«تثريب»، و«على» متعلقة بمضمر هو صفة لـ«تثريب» في الأصل تقديره لا تثريب ثابت عليكم اليوم، فتنصب «اليوم» على الاستقرار، ويجوز أن تنصب «اليوم» بـ«عليكم» وتضمر خبرا لـ«تثريب»؛ لأن «عليكم» وما عملت فيه صفة لتثريب»[2]. وجوّز كونَها صفة كلٌّ من السمين الحلبي[3]، ومكي بن أبي طالب القيسي[4]، وابن عادل[5].
6. أنه يتعلق بالتثريب، وممن قال به الكلبي[6]، وردّه أبو حيان فقال: «ونصوا على أنه لا يجوز أن يتعلق عليكم بـ«تثريب»؛ لأنه كان يعرب فيكون منوناً؛ لأنه يصير من باب المشبه بالمضاف»[7].

﴿الْيَوْمَ﴾:

كما اختلف النحاة في إعراب «عليكم» اختلفوا أيضا في إعراب الظرف «اليوم»، مما يترتب على أقوالهم وجها الوقوف، فقيل:

1. يتعلق «اليوم» باسم «لا» وهو التثريب قاله الزمخشري: «فإن قلتَ بم تعلق اليوم؟ قلتُ: بالتثريب ... والمعنى: لا أثربكم اليوم، وهو اليوم الذي هو مظنة التثريب، فما ظنكم بغيره من الأيام»[8]. وقال الرازي: «وفيه احتمال آخر، وهو أني حكمت في هذا اليوم بأن لا تثريب مطلقا؛ لأن قوله: «لاَ تَثْرِيبَ» نفيٌ للماهية، ونفيُ الماهية يقتضي انتفاء جميع أفراد الماهية، فكان ذلك مفيدا للنفي المتناوِل لكل الأوقات والأحوال، فتقدير الكلام: اليوم حكمت بهذا الحكم العامّ المتناوِل لكل الأوقات والأحوال»[9]. ونقل الشهاب الخفاجي عن ابن

(1) البحر المحيط (322/6).
(2) مشكل إعراب القرآن الكريم (ص374).
(3) ينظر: الدر المصون (213/4).
(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن الكريم (ص374).
(5) اللباب في علوم الكتاب (205/11).
(6) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (ص321).
(7) البحر المحيط (321/6).
(8) الكشاف (502/2)، وينظر: مفاتيح الغيب (210/18)، إرشاد العقل السليم (305/4)، تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (43/3)، تفسير النسفي (236/2).
(9) مفاتيح الغيب للرازي (210/18).

المنير تصحيحه لهذا القول فقال: «وقال ابن المنير- رحمه الله تعالى-: الصحيح تعلقه بـ«تثريب» أو بالمقدر في «عليكم»»[1]. وقال بعض النحاة: لا يجوز أن يكون معمولا لـ«تثريب» لوجهين:

الأول: أن «تثريب» مصدر ولا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، قال السيوطي: «وفي توسطها بين المصدر ومفعوله -نحو: شربك ملتوتا السويقَ- قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي وهشام والفـراء. وقال أبو حيان: «وحُكي الجواز عن البصريين، ولعله لا يصح فإنه مشكل؛ لأن فيه الفصل بين المصدر ومعموله»[2]. ولكن أبا حيان في رده على الزمخشري يقول: «أما قوله: إن «اليوم» يتعلق بـ«التثريب»، فهذا لا يجوز؛ لأنّ التثريب مصدر، وقد فصل بينه وبين معموله بقوله: «عليكم»، إما أن يكون خبرا، أو صفة لتثريب، ولا يجوز الفصل بينهما؛ لأنّ معمول المصدر من تمامه ...»[3].

الثاني: أن اسم «لا» يبني على الفتح، وإذا كان له معمول فهو شبيه بالمضاف نحو: لا طالعًا جبلا، وعند ذاك فهو معرب لا مبني، و«تثريب» مبني؛ فيتناقض. قال مكي: «لا يجوز أن يكون العامل في «اليوم» «لا تثريب»؛ لأنه يصير من تمامه، وقد بني «تثريب» على الفتح، ولا يجوز بناء الاسم قبل تمامه»[4]. وقال أبو حيان: «وأيضا لو كان «اليوم» متعلقاً بـ«تثريب» لم يجز بناؤه، وكان يكون من قبيل المشبّه بالمضاف، وهو الذي يسمى المطول، ويسمى الممطول، فكان يكون معربا منونا»[5].

وعلى كلا الوجهين قال الشهاب الخفاجي: «أقول: اتفق على هذا كلمتهم هنا، وهو غريب منهم؛ فإنه صُرّح في متون النحو بأن شبيه المضاف سُمع فيه عدم التنوين، نحو: لا طالعَ جبلاً، ووقع في الحديث: «لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطي لما منعت»[6] باتفاق الرواة فيه، وإنما الخلاف فيه هل هو مبنيّ أو معرب تُرك تنوينه، وأمّا الفصل بين المصدر ومعموله فقد ردّه المعترض على نفسه من حيث لا يشعر؛ لأنه إذا سلم جعل معمولا لمقدر، والجملة معترضة، وبالاعتراض سقط الاعتراض. وأما ما قيل إنه متعلق الظرف لا شبيه المضاف فمخالف لتصريح أهل العربية، وكذا كون الظرف متعلقا بالنفي لا بالمنفي، والمراد بتعلقه به تعلقه بالخبرية، وأنه لما فصل بينه وبين متعلقه جاز البناء، وكل هذا مما لا حاجة إليه»[7].

---

(1) عناية القاضي وكفاية الراضي (356/5).
(2) همع الهوامع (49/2).
(3) البحر المحيط (321/6). وينظر: مغني اللبيب (542/2).
(4) مشكل إعراب القرآن (ص373). وينظر : اللباب في علوم الكتاب (205/11).
(5) البحر المحيط (321/6).
(6) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة (343/1).
(7) عناية القاضي وكفاية الراضي (355/5).

2. يعرب خبرا لـ«لا»، قال به مكي بن أبي طالب القيسي، ونصه: «لكن تنصب «اليوم» على الظرف وتجعله خبرا لـ«تثريب»»[1]. وأحد وجهي الإعراب عند أبي البقاء العكبري، قال: «والثاني: الخبر «اليوم»»[2]. وجوّزه السمين الحلبي فقال: «ويجوز أن يكون «اليوم» خبر «لا»»[3]. ونَقَل جوازه عن الحوفي أبو حيان وحسنه قال: «وأجاز الحوفي أن يكون «عليكم» في موضع الصفات لـ«تثريب»، ويكون الخبر «اليوم»، وهو وجه حسن»[4].

3. يعرب معمولا لما قبله، والعامل فيه إما:

أ- أن يكون عاملا محذوفا دل عليه «تثريب»، والتقدير: لا تثريب يثرب عليكم اليوم، قال أبو حيان: «... وذلك المحذوف هو العامل في «اليوم»، وتقديره: لا تثريب عليكم اليوم، كما قدروا في ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[5]، أي: يعصم اليوم، لكان وجهاً قوياً؛ لأنّ خبر «لا» إذا عُلم كثر حذفه عند أهل الحجاز، ولم يلفظ به بنو تميم»[6]. وجوّزه السمين الحلبي فقال: «ويجوز أن يكون خبر «لا» محذوفا، و«عليكم» و«اليوم» كلاهما متعلقان بمحذوف آخر يدل عليه «تثريب»، والتقدير: لا تثريب يَثْرِبُ عليكم اليوم»[7].

ب- أن يكون خبر «لا» المذكور وهو «عليكم» المتضمن لضمير انتقل فيه من العامل المحذوف الذي كان في الأصل خبرا كما يقول بعض النحاة[8]، فيكون الخبر الجار والمجرور، وهو العامل في الظرف، قال الزمخشري: «أو بالمقدر في «عليكم» من معنى الاستقرار»[9]. قال مكي: «ويجوز أن تجعل «عليكم» خبر «تثريب» وتنصب «اليوم» بـ«عليكم»، والناصب لليوم في الأصل هو المحذوف الذي تعلقت به «على»»[10].

4. أن يكون عاملا محذوفا مقدرا من كونٍ عام تعلقت به «على»، أي: لا تثريب ثابت عليكم اليوم، فيكون الخبر محذوفا تعلق به الحرف، قال ابن عطية: ««اليوم» ظرف، فعلى هذا فالعامل فيه ما يتعلق به «عليكم»

---

(1) مشكل إعراب القرآن (ص373).
(2) التبيان في إعراب القرآن (745/2). وينظر: البحر المحيط (323/6).
(3) الدر المصون (213/4). وينظر: اللباب لابن عادل (205/11).
(4) البحر المحيط (322/6).
(5) هود، الآية 43.
(6) البحر المحيط (322/6).
(7) الدر المصون214/4. وينظر: اللباب في علوم الكتاب (205/11).
(8) ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك «شرح الأشموني» (266/1)، حاشية الصبان (1248/3)، شرح التصريح على التوضيح (207/1).
(9) الكشاف (502/2).
(10) مشكل إعراب القرآن (ص374).

تقديره: لا تثريب ثابت أو مستقر عليكم اليوم»[1]. وقال مكي: «و«على» متعلقة بمضمر هو صفة لـ«تثريب» في الأصل، تقديره: لا تثريب ثابت عليكم اليوم، فتنصب اليوم على الاستقراء»[2].

5. أن يكون العامل «عليكم» والخبر محذوفا، قال مكي: «ويجوز أن تنصب اليوم بـ«عليكم» وتضمر خبرا لـ«تثريب»؛ لأن «عليكم» وما عملت فيه صفة لـ«تثريب»»[3].

6. أن يكون العامل فيه الفعل «يغفر» مقدما عليه، وهو أحد وجهي إعراب «اليوم»، قال الرازي: «والقول الثاني: أن قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ متعلق بقوله: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾، كأنه لما نفى التثريب مطلقاً بشَّرَهم بأن الله غفر ذنبهم في هذا اليوم، وذلك لأنهم لما انكسروا وخجلوا واعترفوا وتابوا فالله قبل توبتهم وغفر ذنبهم، فلذلك قال: ﴿ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾»[4].

وجملة «يغفر الله لكم» إما أن تكون خبرية بأن الله يقبل التوبة من عباده وهم قد تابوا مما سلف منهم فأخبرهم بأن الله غفر خطيئتهم، وتكون «اليوم» معمولها. وإما أن تكون جملة إنشائية دُعائية، فبعد أن اعترفوا بذنبهم وقبل يوسف منهم دعا لهم بالقبول.

الوقف في الآية

بناء على أوجه إعراب الآية فقد اختلف وقف القراء، فهناك من وقف على «اليوم»، وابتدأ بـ«يغفر»، وهناك من وقف على «عليكم» وابتدأ بـ«اليوم»، وبهذا يكون للآية في الوقف وجهان:

1. الوقف على قوله «اليوم» وعليه أغلب القراء والمفسرين، وجعلوا الظرف متعلقا بما قبله كما مرّ في أوجه إعرابها، وهذا الوجه نسبه ابن عطية إلى ابن إسحاق والطبري، قال: «ووقف أكثرهم: «اليوم»، وابتدأ: «يغفرُ الله لكم» على جهة الدعاء، وهو تأويل ابن إسحاق والطبري، وهو الصحيح. و«اليوم» ظرف، فعلى هذا فالعامل فيه ما يتعلق به «عليكم» تقديره: لا تثريب ثابت أو مستقر عليكم اليوم، وهذا الوقف أرجح في المعنى؛ لأن الآخَر فيه حكم على مغفرة الله، اللهمّ إلا أن يكون ذلك بوحي»[5]. قال القرطبي: «والأول هو

(1) المحرر الوجيز (278/3).
(2) مشكل إعراب القرآن (ص374).
(3) المصدر نفسه (ص374).
(4) مفاتيح الغيب (210/18).
(5) المحرر الوجيز (278/3).

المستعمل؛ فإن في الوقف على «عليكم» والابتداء بـ«اليوم يغفر الله لكم» جزمٌ بالمغفرة في اليوم، وذلك لا يكون إلا عن وحي، وهذا بيّن»[1].

2. الوقف على قوله «عليكم»، وهو ما اعتمده الهبطي في وقفه، فيقف على «عليكم» ويبتدئ بقوله «اليوم»، وجعلها متعلقة بـ«يغفر»، وهو رأي الأخفش، نسبه إليه القرطبي، قال: «وأجاز الأخفش الوقف على «عليكم»[2]. فعلى هذا تكون الجملة خبرية مبشرة لهم بأن الله غفر لهم، قال الزمخشري: «بشارة بعاجل غفران الله، لِما تجدد يومئذ من توبتهم وندمهم على خطيئتهم»[3]. وقبِلَه أبو حيان فقال: «وأما تقديره الثالث -وهو أن يكون «اليوم» متعلقاً بـ«يغفر»- فمقبول، وقد وقف بعض القراء على «عليكم» وابتدأ: «اليوم يغفر الله لكم» ... وأما قوله: فبشارة إلى آخره، فعلى طريقة المعتزلة، فإن الغفران لا يكون إلا لمن تاب»[4]. كما جعله الرازي أحد وجهي الوقف ولم يضعفه فقال: «كأنه لَمّا نفى التثريب مطلقاً بشّرهم بأن الله غفر ذنبهم في هذا اليوم، وذلك لأنهم لما انكسروا وخجلوا واعترفوا وتابوا فالله قبل توبتهم وغفر ذنبهم، فلذلك قال: «الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ»»[5]. وقال الشهاب الخفاجي: «وفي كلام المصنف إشارة إلى دفعه بجعله خبرا لا دعاء، فإنه لو كان متعلقاً بـ«يغفر» لقطعوا بالمغفرة بإخبار الصديق، ولم يكن كذلك لقولهم: يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا، فأجيب بأنّ ستر الذنب وعدم المؤاخذة به إنما يكون في القيامة، والحاصل قبله هو الإعلام به، وطلب ما يعلم حصوله غير ممتنع، بل الممتنع طلب الحاصل، على أنه يجوز أن يكون هضما للنفس كما في استغفار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا فرق بين الدعاء والإخبار هنا. قوله «**لأنه صفح عن جريمتهم حينئذ**» إلخ، قيل: إنه إشارة إلى أنه إخبار لا دعاء، وتعليل لفظه بغفران الله بأنه عفا عنهم»[6]. واستظهره ابن عاشور وقواه فقال: «والظاهر أن منتهى الجملة هو قوله «عليكم»؛ لأن مثل هذا القول مما يجري مجرى المثل فيُبنى على الاختصار فيكتفي بـ«لا تثريب» مثل قولهم: لا بأس، وقولِه -تعالى-: ﴿لاَ وَزَرَ﴾[7]. وزيادة «عليكم» للتأكيد مثل زيادة «لك» بعد «سقيا» و«رعيا»، فلا يكون قوله «اليوم» من تمام الجملة ولكنه متعلق بفعل «يغفر الله لكم»، وأعقب ذلك بأن أعلمهم بأن الله يغفر لهم في تلك الساعة؛

(1) الجامع لأحكام القرآن (258/9). وينظر: فتح القدير (712/13).
(2) الجامع لأحكام القرآن (258/9).
(3) الكشاف (503/2).
(4) البحر المحيط (321/6).
(5) مفاتيح الغيب (210/18).
(6) عناية القاضي وكفاية الراضي (356/5).
(7) القيامة، الآية 11.

لأنها ساعة توبة، فالذنب مغفور لإخبار الله في شرائعه السالفة دون احتياج إلى وحي سوى أن الوحي لمعرفة إخلاص توبتهم»[1]. وقد ضعفه بعض المفسرين، قال الكلبي: «وقيل: إنه يتعلق بـ«يغفر»، وهذا بعيد؛ لأنه تحكم على الله»[2]. وقال ابن عجيبة: «ثم دعا الله أن يغفر لهم الله حقه، قاله ابن جزيّ، وصدّر به البيضاوي، وبه تعلم ضعف وقف الهبطي»[3].

(1) التحرير والتنوير (50/13).
(2) التسهيل لعلوم التنزيل (ص321).
(3) البحر المديد (624/2).

الخاتمة

بعد استعراض أوجه الإعراب في هاتين الآيتين وتأمل وقف الهبطي يمكن أن أخلص إلى الآتي:

1. أن الإمام الهبطي من أهل اللغة والنحو، ووقفاته تدل على تضلعه في اللغة والمعاني، وبخاصة الفصل والوصل، ولو لم يكن كذلك لَمَا كان لوقفاته هذا الانتشار في المغرب العربي، ولما أخذ بها في توقيف المصاحف. وإذا وقف المتدبر والمتأمل لكتاب الله على أصولها اللغوية وجد لها سندا، ولا يصل إلى تلك الوقفات إلا من عرف اللغة وخفايا تراكيبها، حتى إنه لا تدرك الأصول اللغوية إلا بمراجعة أقوال النحاة في القواعد النحوية.
2. الوقفات الهبطية ليست بذلك الضعف الذي وصفه بها بعض العلماء، وألفوا كتبا فيه، وإن كان غيرها أرجح منها، فمرد القول إلى الراجح والمرجوح، لا إلى القوة والضعف، وعدم الصحة والرد، ومتى ما كان كذلك كان لها وجه يعتمد عند التأصيل اللغوي.
3. الوقفات الهبطية ليست اعتباطية، بل بنيت على أصول لغوية مع مراعاة المعني.
4. الإمام الهبطي من علماء اللغة، فلا يتصدى لهذا العلم إلا من كان كذلك، وقد وصفه صاحب سلوة الأنفاس بقوله «الأستاذ الكبير النحوي الفرضي الشهير»، وهذا مخالف لما يقوله بعضهم بعدم الدراية اللغوية.
5. اعتماد الهبطي على المعنى والإعراب معا عند إرادة الوصل والوقف، فلا يعتمد على التركيب النحوي وحده، فقد تكتمل الجملة في التركيب النحوي، فيجوز الوقف نحوا، ويمتنع معنى، أو على الأقل يعطي وجها آخر.
6. الوقفات الهبطية تحتاج إلى المزيد من الأبحاث الموسعة حتى يحكم لها أو عليها أحكاما دقيقة ذات مصداقية.

وأخيرا: فإن هذا البحث ما هو إلا فتح نافذة على وقفات هذا العالم الجليل، أسأل الله -تعالى- أن قد وفقت، فهو حسبي عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع المدني.

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى1418هـ/1998م.
- إرشاد العقل السليـــم إلى مزايا القرآن الكريـم لأبي السـعود، دار إحـياء التراث العربي، بيروت.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش، ط. الثامنة 1422هـ- 2001م، دار ابن كثير. دار اليمامة. دمشق- بيروت.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري، تح: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية- لاهور.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية1416هـ/ 1996م.
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب التبريزي، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تح: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، 1980.
- أسرار البلاغة للجرجاني، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ/ 1978م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ/ 1957م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تح: محمد حسن حلاق، محمد أحمد الأطرش، دار الرشيد- دمشق، دار الإيمان- بيروت، ط. الأولى 1421هـ/ 2000م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- البحر المحيط لأبي حيان، مكتبة الإيمان، بريدة، السعودية.
- البحر المديد في تفسيـر القرآن المجيـد لابـن عجيبة، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان، تقديم: جودة محمد أبو اليزيد المهدي، القاهرة 1419هـ/ 1999م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1416هـ/ 1996م.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385ه/ 1965م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.
- التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي، الدار العربية للكتاب.
- تفسير المنار لمحمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، الطبعة الثانية1366ه/ 1947م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الأولى 1422ه/ 2001م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، ط. الثانية.
- جامع الدروس العربية للغلاييني، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، الكتبة العصرية، صيدا.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس لأحمد المكناسي الشهير بابن القاضي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه/ 1992م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عبد الفتاح أبو سنة، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى1418ه/ 1997م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1419ه/ 1999م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، دار صادر، بيروت.
- درة الحجال في أسماء الرجال لأحمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تح: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس.
- الدرر اللوامع للشنقيطي، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- الدر المصون للسمين الحلبي، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى 1414هـ/ 1993م .
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
- ديوان امرئ القيس، تح: حـنا الفاخـوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1409هـ/ 1989م.
- ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1998م.
- روح المعاني في تفسيـر القرآن العظيـم والسبع المـثاني للألوسي، تـح: محمود شكري الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الروض الأنف للسهيلي، تح: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1410هـ/ 1990م.
- زاد المسيـر في علـم التفسـير لابن الجوزي، تـح: زهيـر الشاويـش، المكتـب الإسلامي، بيروت / دمشق، الطبعة الثانية 1403هـ/ 1983م.
- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس لأبي عبد الله الكتاني، تح: محمد حمزة بن علي الكتاني.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن قاسم مخلوف، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ/ 2003م.
- شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، دار المعرفة.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط.20، 1400هـ/ 1980م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. الأولى 1410هـ/ 1990م .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/ 2000م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، تح: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى1428هـ/ 2007م.
- شرح الرضي على الكافيـة لرضي الديـن محمـد بن الحسن الأستـراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس 1398هـ/ 1978م.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى1429ه/ 2008م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، تح: عبده علي كوشك، دبي، الطبعة الأول ى1434ه/ 2013م.
- صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1412ه/ 1991م.
- علوم البلاغة للمراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1414ه/ 1393م.
- عناية القاضي وكفاية الراضي «حاشية الشهاب»، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى1417ه/ 1997م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، ضبط وتخريج: زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416ه/ 1996م.
- فتح القدير للشوكاني، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة 1428ه/ 2007م.
- كتاب التعريفات للجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط. الأولى 1426/ 2005م.
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى .
- الكشاف للزمخشري، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
- الكشف والبيان للثعلبي النيسابوري، تح: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1422ه/ 2002م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل «تفسير الخازن»، مكتبة المثنى، بغداد.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1419ه/ 1998م.
- لسان العرب لابن منظور، ط. الثالثة، دار صادر، بيروت 1414ه/ 1994م.
- اللمحة في شرح الملحة للصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1424ه/ 2004م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى 1422ه/ 2001م.

- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة وأبيات مفردات منسوبة إليه، تح: وليم بن الورد البرونسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.
- مختار الصحاح للرازي، تح: لجنة من العلماء، دار المعارف بمصر، القاهرة.
- مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الثالثة 1423ه/ 2002م.
- المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان، بيروت 1987م.
- معاني القرآن للأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1411ه/ 1990م.
- معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءا من كتاب السيد نور الدين الجزائري، تح: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات، الطبعة الاولى 1412ه.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة 1425ه/ 2004م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت.
- مفاتيح الغيب للرازي، دار الفكر، الطبعة الأولى1401ه/ 1981م.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، هامش خزانة الأدب للبغدادي . دار صادر بيروت . ط. الأولى.
- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المنصف لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى1373ه/ 1954م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تح: على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكتاب، طرابلس، الطبعة الثانية 2000م.
- همع الهوامع للسيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1397ه/ 1977م.
- الوفا بأحوال المصطفى لابن الجوزي، تح: محمد زهير النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض.

أبحاث العدد

ت	عنوان البحث	الباحث	الصّفحة
1	تأمّلات نحويّة في وقفتين من الوقفات الهبطيّـة	د.صالح حسين الأخضر	4
2	بشارة المسيح عليه السلام بنبيّ الإسلام محمّد ﷺ في إنجيل بارنابا	د.عبد الحميد إبراهيم سلطان	38
3	السِّحر حقيقته وحكمه	د.أحمد محمّد النّجار	78
4	الظّفر واستيفاء الحقّ بالذّات في المذهب المالكيّ	د.مختار بشير العالم	102
5	منهج الإمام البخاريّ في الرّواية عن المبتدعة في صحيحه منهج الإنصاف النّقديّ روايته عن الخوارج أنموذجاً	أ.سالم البشير شعبان	133
6	تراجم لبعض علماء القراءات من المدرسة المالكيّة بالمغرب الإسلاميّ	أ.الوليد سالم خالد	153
7	تحقيق فصل (الحبس) من (توضيح الأحكام على تحفة الحكّام) للشّيخ عثمان بن المكّيّ بن بلقاسم التّوزريّ الزّبيديّ	د.آمنة بن محمّد نويجي	173